المطلب الثاني

مؤشر التنافسية العالمية:
المنتدى الاقتصادي العالمي

Global Competitiveness Ranking:
World Economic Forum.

تمهيد:

مؤشر التنافسية يعد واحداً من أبرز وأهم المؤشرات انتشاراً لصدوره عن مؤسسة من كبريات المؤسسات الاقتصادية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي)، عرضنا لأسباب تلك الأهمية من خلال العرض بداية للتعريف بالمؤشر ثم لمحددات الأداء التي عول عليها المؤشر، ثم لصورة الأداء العالمي، متبوعاً بعرض للحالة المصرية ومن ثم ترتيب مصر.

أتبعنا ذلك بعرض لمستوى الأداء العربي مقارناً بمستوى الأداء الإسرائيلي، وأخيراً عرض للدروس المستفادة والمقترحات لإصلاح مستوى الأداء المصري والعربي في مجال رفع القدرات التنافسية.

١) التعريف بالمؤشر وبالجهة المصدرة له:

المنتدى الاقتصادي العالمي The World Economic Forum هو مؤسسة اقتصادية دولية مستقلة، هدفها تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي وجعله أكثر

oberkamal.com

قدرة على تلبية متطلبات العولمة والانفتاح الشامل. وهي تعمل بالتعاون مع الأكاديميين وممثلي الحكومات والمنظمات والشركات الدولية وقيادات العمال ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والقيادات الدينية.

تمول تلك المؤسسة أنشطتها من خلال الرسوم التي تقدمها أكبر ١٠٠٠ شركة على مستوى العالم، وهم أعضاء في المنتدى، هذا بالإضافة إلى التبرعات التي تقدم إليها. كما يعقد المنتدى حوارات بين الأطراف المختلفة كالشركات والحكومات والسياسيين والمفكرين لمناقشة قضايا كالعولمة والتصنيع.

يصدر المنتدى العديد من التقارير في مجالات عدة مثل التقرير العالمي للتنافسية، والتقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات، وتقارير إقليمية حول القدرات التنافسية مثل تقرير القدرة التنافسية الأفريقي وتقرير القدرة التنافسية العربية.

بلغ عدد الدول الداخلة في مؤشر القدرة التنافسية لعام ٢٠٠٤ عدد ١٠٤ دولة موزعة توزيعاً نسبياً على قارات العالم المختلفة (ملحق ١) من خلال استبيان أجري على عدد ٨,٧٠٠ من رجال الأعمال والمستثمرين بتلك الدول، ولم تدخل الدول التي تمر بحالة حرب أو نزاعات ضمن دول القياس مثل العراق والسودان والكنغو وفلسطين.

(٢) ما هي محددات قياس مستوى تنافسية الدولة؟

مؤشر القدرة التنافسية يعتبر حديثاً نسبياً قياساً بباقي المؤشرات العالمية الأخرى التي سنعرض لها. فلم يصدر المنتدى مؤشراته بصورة دورية سوى منذ عام ٢٠٠٠ ، وبالتالي فإن أمامنا خمس سنوات للقياس. وسنحاول المقارنة بين أداء الدول المعنية وفي مقدمتها مصر خلال تلك السنوات الخمس.

اعتمد مؤشر قياس القدرة التنافسية للقطر على عدد من المحددات أو العوامل تدور في مجملها حول تقديم وتقييم حزمة من السياسات الاقتصادية والمؤسسية المساندة لعملية التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط.

وعليه، فقد اعتمد المؤشر في قياسه لمستوى القدرة التنافسية للقطر على تحليل اقتصاد القطر من خلال ثلاثة أركان رئيسية:

١. البيئة الاقتصادية الكلية:

مثل وضع الاقتصاد الكلي من الاستقرار أو عدمه (التضخم، الأداء المصرفي ومعدل النمو...الخ).

٢. قياس كفاءة المؤسسات العامة:

حظيت المؤسسات العامة والأجهزة الحكومية باهتمام كبير مؤخراً في مختلف الدراسات الاقتصادية لدورها المحوري في عملية التنمية. ومن جانبه اعتمد مؤشر التنافسية على أنظمة كالنظام القانوني والقضائي وموقفه من حماية الملكية الفكرية، الفساد....

٣. التطور التكنولوجي:

إن احد الدروس الأساسية من نظرية النمو النيوكلاسيكية هي أنه على المدى الطويل لن يتمكن الاقتصاد من النمو ما لم يكن هناك تطور تكنولوجي. وعلى حد تعبير واضعي المؤشر، أن الفارق بين التقدم والتخلف أو بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة يكمن ليس في المأكل أو الغنى وإنما في التفكير والثراء المعرفي.

إذاً لا يمكن تحقيق التنمية على المدى الطويل - وعلى حد وصف التقرير- بمجرد تحقق الإصلاح المؤسسي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ما لم يكن هناك تطوير تكنولوجي. فالعلاقة علاقة سببية.

(٣) نظرة عامة على المؤشر للتعرف على أفضل وأسوأ الدول أداءً:

سنترك الحديث عن أوضاع الدول العربية في هذا المؤشر لجزئية لاحقة، ولكن بالنسبة لباقي الدول التي شملها المؤشر فقد أمكن استخلاص النتائج التالية من خلال تحليل مؤشر التنافسية لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥:

- من خلال الإطلاع على ترتيب الدول في المؤشر لوحظ استمرار تربع دول أوربا الغربية والولايات المتحدة مع عدد من دول جنوب شرق آسيا على قائمة المؤشر (العشرين الأوائل).
- احتلت فنلندا المركز الأول في الترتيب خلال سنوات المؤشر الخمس باستثناء عام ٢٠٠٠، كما احتلت الولايات المتحدة المركز الثاني خلال سنوات المؤشر.
- لاحظنا من خلال عرضنا لمؤشر ٢٠٠٣ دخول ثلاث دول من شرق آسيا وهم تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية كدول نامية ضمن العشرين دولة الأعلى في قدرتها التنافسية، إلا أنه في مؤشر ٢٠٠٤ هبطت كوريا الجنوبية إلى المرتبة ٢٩، كما دارت إسرائيل حول المرتبة العشرين خلال السنوات الأربع الماضية.
- وكما كان الحال في مؤشر ٢٠٠٣، احتلت الدول الأفريقية العشر مراكز الأخيرة من حيث تدني القدرة التنافسية في مؤشر ٢٠٠٤، ومعهم عدد من

دول أمريكا اللاتينية وبنجلاديش من آسيا وجورجيا. وكانت الدول الأفريقية الأسوأ أداءً هي تشاد وأنجولا وإثيوبيا وزيمبابوي ومدغشقر ونيجيريا. مع ملاحظة أن هناك دولاً أفريقية تحرز تقدماً كبيراً ومنها بتسوانا التي تنافس في مؤشرات كثيرة على مراكز متقدمة.

- الأمر الملاحظ والذي يستحق الذكر هنا في تلك الإطلالة العامة هو دخول دولة الإمارات العربية في هذا المؤشر لأول مرة واحتلالها لمركز متقدم للغاية وهو المرتبة ١٦ متقدمة على العديد من الدول الأوربية وإسرائيل التي تحتل المرتبة ١٩ هذا العام بعد أن كانت الدولة رقم ٢٠ عام ٢٠٠٣.

(٤) ترتيب مصر في مؤشر القدرة التنافسية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مقارنة بالأعوام السابقة.

على مدار السنوات الخمس الماضية من مؤشر القدرة التنافسية، شهد ترتيب مصر تغيراً ملحوظاً. فكما هو موضح بالجدول التالي (جدول٤)، أمكن استخلاص النتائج التالية:

- بعد أن كانت مصر تحتل المرتبة رقم ٤١ عام ٢٠٠٠ انخفض ترتيبها عام ٢٠٠١ إلى المرتبة رقم ٥١ أي هبطت عشرة مراكز خلال عام واحد، ثم إلى المرتبة ٦٢ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

جدول (٤) ترتيب مصر في مؤشرات القدرة التنافسية للأعوام من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤

العام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الترتيب	٤١	٥١	-	٥٨	٦٢

المصدر: جدول جمعه المؤلف من مؤشرات التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤.

- وكما هو موضح بالجدول أيضاً ومن خلال مؤشر نمو القدرة التنافسية لعام ٢٠٠٣ هبط ترتيب مصر هبوطاً آخر إلى المرتبة رقم ٥٨ من بين الـ ١٠٢ دولة التي تضمنها المؤشر، ثم إلى المرتبة ٦٢ في مؤشر ٢٠٠٤ من بين ١٠٤ دولة.
- وبالمقارنة لوحظ أن إسرائيل تدور خلال السنوات الأربع في فلك الدول العشرين الأوائل. فرغم أن ترتيبها شهد صعوداً وهبوطاً إلا أنه لم يتعد الخمسة مراتب كما هو موضح بالجدول التالي (جدول ٥). إلا أن أداء إسرائيل شهد تحسناً في مؤشر ٢٠٠٤ إذ صعدت إلى المرتبة ١٩ بعد أن كانت الدولة ٢٠ في مؤشر ٢٠٠٣.

جدول (٥) ترتيب إسرائيل في مؤشر القدرة التنافسية خلال الأعوام من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤

العام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الترتيب	١٨	٢٤	١٧	٢٠	١٩

المصدر: تم تجميعه من مؤشرات المنتدى الاقتصادي للأعوام من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤.

(٥) ترتيب الدول العربية في مؤشرات القدرة التنافسية ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥

تضمن مؤشر التنافسية العالمي هذا العام ٢٠٠٤ سبع دول عربية فقط وهي مصر وتونس والجزائر والمغرب والأردن والإمارات والبحرين، وقد أكد واضعي المؤشر أن الدول السبع الممثلة تمثل عينة يمكن على أساسها تصور مستوى التنافسية في الدول العربية التي لم يشملها الاستقصاء.

وبداية نؤكد على أنه لم تدخل أي من الدول العربية ضمن الدول العشرين الأوائل خلال السنوات الأربع لإصدار المؤشر (أي حتى ٢٠٠٣)، كما لم تدخل أي من الدول العربية ضمن الدول الأقل أداءً أي في مؤخرة الترتيب. إلا أنه مع

مؤشر عام ٢٠٠٤ دخلت الإمارات العربية كما ذكرنا محتلة المرتبة ١٦ ضمن مجموعة متقدمي السباق.

يلاحظ من خلال استقراء جدول (٦)

- كل من المغرب والجزائر قد حققا تحسناً ملحوظاً عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣ هذا بالإضافة إلى الدخول المشرف لكل من الإمارات والبحرين لدخولهما ضمن الثلاثين الأوائل عالمياً. في حين تراجع أداء الأردن بمرتبة واحدة هذا العام مقارنة بالعام ٢٠٠٣.

جدول (٦) ترتيب الدول العربية في مؤشرات التنافسية العالمية من ٢٠٠ وحتى ٢٠٠٤

الدولة	الترتيب عام ٢٠٠٠	الترتيب عام ٢٠٠١	الترتيب عام ٢٠٠٣	الترتيب عام ٢٠٠٤
الإمارات	–	–	–	١٦
البحرين	–	–	–	٢٨
المغرب	–	٢٠٠٢-٥٧	٦١	٥٦
الجزائر	–	–	٧٤	٧١
الأردن	٤٦	٤٥	٣٤	٣٥
تونس	–	٣٣	٣٨	٤٢
مصر	٤١	٥١	٥٨	٦٢

المصدر: مؤشرات التنافسية العالمية للأعوام من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤.

- أما مصر فكانت هي الأكثر تراجعاً بين البلدان العربية الممثلة في المؤشر حيث تراجعت أربعة مراتب (من ٥٨ إلى ٦٢).

- الأكثر من هذا بمقارنة ترتيب مصر عام ٢٠٠٤ بترتيبها عام ٢٠٠٠ نجد أن مصر تراجعت عدد ٢١ رتبة (من الدولة رقم ٤١ إلى الدولة ٦٢).

(٦) الدروس المستفادة والمقترحات:

بعد عرضنا للمؤشر العالمي للتنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي خلال الخمس سنوات الماضية، يمكننا استخلاص النتائج الآتية:

- بالنسبة لمصر لم يكن التطور إيجابياً في المؤشر العالمي للتنافسية هذا العام أيضاً، حيث هبط ترتيب مصر بمقدار ٢١ رتبة خلال الخمس سنوات الماضية في حين ارتفع ترتيب كل من المغرب والجزائر بعد تراجع وأداء ضعيف خلال السنوات الماضية.
- الدخول القوي لكل من الإمارات والبحرين تجربة تستحق التوقف والدراسة – خاصة التجربة الإماراتية – من قبل باقي البلدان العربية بعد احتلالهما لترتيب متقدم ومشرف في هذا المؤشر. بالنسبة للإمارات فإن الواقع الاقتصادي لهذا البلد يؤكد صدق تلك المؤشرات حيث الانفتاح على العالم والشفافية والسوق الاستثماري المرحب.... إلخ.
- بالنسبة لإسرائيل فقد حافظت على مركزها رغم تذبذبه حول المرتبة العشرين في القدرة التنافسية متقدمة على العديد من الدول الصناعية، ومع هذا فقد حققت تحسن هذا العام بمقدار مرتبة من ٢٠ إلى ١٩.
- الدول العربية بحاجة ماسة إلى رؤية عربية مشتركة لن تتحقق إلا من خلال اتحاد اقتصادي عربي، تستطيع من خلالها التعرف على أبرز السلع التي يمكنها المنافسة بها على المستوى الدولي، والدول العربية تذخر بالتنوع السلعي.

obeikandl.com